

«نائباً أوروبياً يطالبون بفرض ضريبة على «الأكثر ثراء 130»



ستراسبورغ - أ ف ب

وقع أكثر من 130 نائباً أوروبياً عريضةً للمطالبة بفرض ضريبة على ثروة «الأكثر ثراء» على المستوى العالمي بهدف «الحدّ من عدم المساواة مع المشاركة في «الانتقال البيئي والاجتماعي

وكتبت النائبة أورور لالوك (كتلة الاشتراكيين والديمقراطيين، يسار) والخبير الاقتصادي غابرييل زوكمان اللذان أطلقا هذه المبادرة، في مقالة نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية، «ما تمكنا من تحقيقه للشركات المتعددة الجنسيات، يجب أن نفعله الآن للثروات الكبرى

وشرحت النائبة الأوروبية والخبير الاقتصادي المتخصص بالتهرب الضريبي وفرض ضرائب على المداخل المرتفعة، أن «موقفنا بسيط: فرض ضريبة تصاعديّة على ثروة الأكثر ثراءً على المستوى العالمي بهدف الحدّ من عدم المساواة مع المشاركة في تمويل الاستثمارات الضرورية للانتقال البيئي والاجتماعي

وأشارا إلى فكرة فرض ضريبة 1,5% على الثروات التي تبلغ قيمتها 50 مليون يورو وأكثر، مؤكدين أن النسبة المحددة «للضريبة يجب أن تُقرَّر بشكل جماعي وديمقراطي».

وتدعو لالوك وزويمان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة إلى إطلاق مفاوضات حول هذه الضريبة ويمارسان ضغوطاً على الاتحاد الأوروبي للتحرك

وأكد أن عام 2018، لم يدفع إيلون ماسك الذي كان آنذاك ثاني أغنى رجل في العالم، «سنتاً واحداً من الضرائب الفيدرالية» وفي فرنسا «العائلات الـ 370 الأكثر ثراءً لا تدفع سوى ما بين 2 و3% من الضرائب

ووقع على عريضتهما خصوصاً النواب الأوروبيون المؤيدون للقضايا البيئية واليساريون، إضافة إلى حوالي عشرة خبراء اقتصاد ومنظمات غير حكومية دولية بينها أوكسفام

ولدعم حججهما، أشارت لالوك وزويمان إلى نموذج الضريبة الدنيا بنسبة 15% على أرباح الشركات المتعددة «الجنسيات التي فرضتها قرابة 140 دولة» عندما كان العالم كله يشدد على أن ذلك مستحيل

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.